

المخلص

مارس الاحتلال الاسرائيلي سياسة اقتصادية حالت دون تطور المنظومة الاقتصادية في فلسطين، وتأثر القطاع الصناعي والزراعي والاقتصادي في ذلك، ولذلك تعتمد السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل كبير على الدعم الاجنبي الخارجي في اعادة بناء البنية التحتية وتطوير المشاريع الاقتصادية. وعليه، عمل المشرع الفلسطيني على سن قوانين تعمل على تشجيع الاستثمار في فلسطين كقانون تشجيع الاستثمار لعام 1998، كما وحاول أن يتماشى مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنظم هذا الشأن.

في هذه الدراسة سنلقي الضوء على المنظومة القانونية في فلسطين والتي لها أثر مباشر في تشجيع الاستثمار الأجنبي في المنطقة، وذلك من خلال تحليل نصوص مواد قانون تشجيع الاستثمار لعام 1998 وقانون التحكيم الفلسطيني لعام 2000، ومقارنتهم في المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي لها أثر كبير في تشجيع المستثمر بالإضافة إلى التطرق لاحكام قضائية محلية ودولية لها علاقة بهذا الشأن في فلسطين وفي الدول النامية عموماً.

ومن أجل الوصول إلى هذ الهدف فقد قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول يستهلها مقدمة تفسر بشكل أعمق جوانب الدراسة ونطاقها، ومن ثم فصل تمهيدي يوضح مفهوم عقود الاستثمار الدولية، طبيعتها وأطرافها. ويليه فصل اول يتناول موضوع التحكيم عموماً، وأهم مبادئه وأحكامه، وخصوصية التحكيم في عقود الدولة، وأخيراً فصل ثاني يتناول الظروف غير المتوقعة التي قد تصيب عقد الاستثمار الدولي مثل الظروف الطارئة او القوة القاهرة، ووأثرها عل العقد، وكيف ممكن للمحكم أن يعيد توازن العقد بعد وقوع مثل هذه الحالات غير المتوقعة.

توصلنا في هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات لعل أهمها؛ أن للسلطة الوطنية الفلسطينية دور مهم في تشجيع الاستثمار الأجنبي في فلسطين وتقديم الضمانات والتحفيزات اللازمة لتحقيق ذلك، ويكون ذلك عن طريق سن منظومة قانونية متكاملة تعمل على المحافظة على حقوق طرفي العقد والتأكد من تطبيق إلتزاماتهم. ثانياً من أهم الضمانات المقدمة للمستثمر الأجنبي هو حمايته من التقاضي امام المحاكم الوطنية للدولة المضيفة للاستثمار والتي هي طرف في العقد، وذلك عن طريق التحكيم كونه وسيلة اختيارية لطرفي العقد لكي يتم حل أي نزاع بينهم عن طريقه، والذي يمتاز بحياده وموضوعيته وسرعة إجراءاته. واخيراً على المشرع الفلسطيني إدراك مدى أهمية تماشي المنظومة القانونية في فلسطين مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنظم هذا الشأن، مثل المعاهدات التي تتناول تطبيق اتفاق التحكيم او تنفيذ أحكامه، والتي لها بالغ الأثر على تشجيع المستثمرين الاجانب.